نظراً للإقبال الشديد على الصندوق

«الوطني» يغلق باب اكتتاب صندوق الإجارة الإسلامي الثاني بعد يوم واحد من بداية الاكتتاب فيه

أنهى بنك الكويت الوطني اكتتاب صندوق الإجارة الإسلامي الثاني بالدينار وذلك بعد يوم واحد فقط من بدء فترة الاكتتاب وبحجم 30 مليون دينار، ويأتي هذا الإقبال كتأكيد على قدرة بنك الكويت الوطني في تلبية حاجات المستثمرين من خلال توفير الحلول الاستثمارية الإسلامية. وجاء هذا الإصدار بعد ازدياد الطلب على صناديق الوطني للإجارة التي أثبتت نجاحها من خلال تحقيق عوائد مجزية لعملاء الوطني.

وبهذه المناسبة قال مدير عام إدارة الأصول في شركة الوطني للاستثمار نبيل معروف «إن توجه المستثمر نحو النوعية والجودة قد زاد من الطلب على خبرة بنك الكويت الوطني الواسعة ونهجه المحافظ الذي يعتمد على توفير عوائد مغرية والمحافظة على رأس المال»؟

هذا وتبلغ مدة الصندوق 5 سنوات قابلة للتجديد لفترة سنتين، ويتيح الصندوق للمستثمرين فرصة الاستثمار في محفظة متنوعة من عقود الإيجار للمعدات التي تم هيكلتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. وتتضمن عقود الإيجار هذه أنواعا مختلفة من المعدات والتي تشمل معدات اتصالات، أجهزة خدمات الشبكات، أشرطة التخزين، معدات صناعية، أجهزة الكمبيوتر الكبيرة، ومعدات البناء وغيرها من المعدات للشركات التي تتمتع بتصنيف ائتماني عال.

والجدير بالذكر أن صندوق الإجارة الإسلامي الثاني بالدينار الكويتي يتيح للمستثمرين الاستفادة من توزيعات الدخل الشهري بالدينار الكويتي بمعدل 6,25٪ سنويا.

وأضاف معروف أن «معاملات الإجارة أثبتت أنها تتفوق عادة خلال فترات الركود الاقتصادي حيث تقوم الشركات بتقليل النفقات بشكل ملحوظ وتفضيل إجارة المعدات بالمقابل. بالإضافة، يقوم المستأجر بالحفاظ على المعدات لفترات أطول لموازنة خسائر الائتمان المرتفعة الناتجة عن الركود الاقتصادي».

نبيل معروف

..وتقرير للبنك: البطالة في منطقة اليورو ترتفع لأعلى مستوى في 26 عاماً

قال تقرير بنك الكويت الوطني انه على مدى الأسبوع الماضي، ركزت أسواق العملات على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مختلف أرجاء العالم، وخاصة تقارير العمالة في الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو، وجاء أداء العملات الرئيسية مختلطا مقابل الدولار الأميركي ولم يبرز أي توجه واضح للتطورات.

وأوضح التقرير أن الجنيه الإسترليني عزز موقعه خلال الأسبوع وأقفل يوم الجمعة الماضي على 1,6392 دولار بعد أن بلغ 1,6413 دولار يوم الخميس الماضي. من جهة أخرى، كان أداء اليورو سلبيا إلى حد ما، عاكسا بذلك وضع البطالة في دول منطقة اليورو. وكانت العملة الأوروبية الموحدة قد بدأت الأسبوع من موقع قوي وارتفعت إلى 1,4378 مقابل العملة الأميركية في بداية الأسبوع، إلا أنها ما لبثت أن خسرت بعض مكاسبها السابقة لتقفل في نهاية الأسبوع عند مستوى 1,4297 دولار بعد أنباء فوز الحزب الديموقراطي الياباني في الانتخابات العامة التي جرت الأسبوع الماضي، وسجل الين مكاسب واضحة على مدى الأسبوع ليصل إلى 91,95 ينا مقابل الدولار، وليقفل مساء الجمعة عند سعر 93,01. وعن محضر اجتماع مجلس الاحتياط الفدرالي قال «الوطني» ان اللجنة أصدرت الأسبوع الماضي محضر اجتماعها الذي عقدته يوم 12 أغسطس، وفي هذا المحضر عبرت اللجنة عن ثقتها بصحة توقعاتها بأن يصبح النمو الاقتصادي حقيقة واقعة خلال النصف الثاني من سنة 2009، وإن كانت لاتزال تعتقد أن بعض المخاطر لاتزال تواجه الاقتصاد.

وأشار المحضر أيضا إلى أن أعضاء اللجنة أجمعوا على أن معدل التعافي الاقتصادي سوف يرتفع خلال سنة 2010، إلا أنهم لم يكونوا واثقين من وتيرته، وأبدوا مخاوف بشأن الإنفاق الاستهلاكي وأوضاع الائتمان بشكل خاص.

ومحليا قال« الوطني» ان سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي افتتح على 0,28735 صباح يوم الأحد الماضي، على ضوء أداء العملة الأميركية خلال الأسبوع الماضي.

وعلى صعيد التضخم، ذكر أعضاء اللجنة أنهم يخشون أن يؤدي التراجع الكبير لاستخدام الموارد إلى تراجع الدخل الفردي وتقييد تضخم الأسعار خلال السنوات القليلة القادمة، ولهذه الأسباب، إلى جانب التوقعات بتحقيق معدل تعاف متواضع خلال الفترة القادمة، ارتأى أعضاء اللجنة الإبقاء على سعر الفائدة على الأموال الفدرالية عند مستوى 0,0 – 0,25٪ لفترة أطول.

وأصبح قطاع الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة في وضع التوسع الكامل، فالإنتاج آخذ في الارتفاع والطلبيات الجديدة تتوارد بوتيرة أفضل بينما معدلات تسريح العاملين أصبحت أدنى مما كانت عليه في الفترات السابقة. وقد ارتفع مؤشر معهد إدارة التوريد في قطاعات الإنتاج الصناعي من 48,9 إلى 52,9 نقطة، وهو المستوى الذي كان عنده هذا المؤشر في شهر يونيو 2007، وقد تعززت هذه المرحلة الأولى من تعافي هذا القطاع نتيجة للحاجة والذي رفع الإنتاج لمقابلة الطلب بعد فترة ظل فيها الإنتاج أقل من الطلب بهدف تقليص المخزون الصناعي والإنتاجي في الفترات الماضية.

أما قطاع الخدمات، فقد جاء معدل تعافيه أبطأ خلال هذه الفترة، إلا أن قوة دفع هذا القطاع آخذة في التحسن تدريجيا، حيث ارتفع مؤشر معهد إدارة التوريد لقطاع الخدمات من 46,4 إلى 48,4 نقطة في شهر أغسطس، مستعيدا بذلك اتجاهه الصعودي بعد انتكاسته خلال شهر يوليو، بيد أن هذه القراءة هي الأفضل لهذا المؤشر منذ 11 شهرا، علما بأن أي قراءة فوق مستوى الـ 50 نقطة تدل على التوسع في هذه الصناعات التي تشكل أكثر من 90٪ من عناصر أكبر اقتصاد عالمي.

واشار «الوطني» الى أن معدل البطالة ارتفع إلى 9,7٪ في الشهر الماضي، وهو أعلى مستوى له منذ 26 سنة، الأمر الذي يدل على أن قوة العمل لاتزال تعاني من ضغوط كبيرة حتى وإن كانت البيانات الأخرى تدل على تراجع الركود، فقد انخفض عدد العاملين في جميع القطاعات غير قطاع المزارع بـ 216,000 شخص الشهر الماضي، وكان أغسطس هو الشهر العشرين على التوالي الذي يشهد عمليات استغناء عن العاملين.

أسعار العملات

4 سبتمبر 2009	الفوري	أسبوع واحد المدى المتوقع		ثلاثة أشهر
العملة	الاقفال	الادنى	الاعلى	الآجل
يورو	1,4296	1,4000	1,4500	1,4300
جنيه استرليني	1,6396	1,6100	1,6600	1,6393
ين ياباني	93,04	91,00	96,00	93,03
فرنك سويسري	1,0610	1,0500	1,1000	1,0607

انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو بنسبة 0,1٪

بين تقرير «الوطني» أن الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو قد انخفض بنسبة 0,1٪ فقط خلال ربع السنة الثاني، حيث عوض الإنفاق الفردي المرن والإنفاق الحكومي الذي اتسم هو الآخر بقدر من المرونة، عن استمرار تراجع حجم الاستثمار. وقد استفاد أداء قطاع الإنتاج الصناعي وبشكل كبير من تخفيضات المخزون الصناعي، الأمر الذي ساعد الصادرات على تجاوز الواردات، وأدى صافي التبادل التجاري إلى إضافة 0,7٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما عوض عن المساهمة السلبية من جانب المخزون. وقد اعتبرت هذه الأرقام إيجابية لكونها جاءت بعد تراجع حاد بنسبة 1,8٪ و 2,5٪ حول الربع الأخير من سنة 2008 والربع الأول من سنة 2009، على التوالي، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 4,7٪ على أساس سنوي. ونوه «الوطني» الى أن شهر أغسطس شهد، بشكل غير متوقع، عودة الصناعات الإنتاجية وصناعة الخدمات في أوروبا إلى النمو من جديد للمرة الأولى منذ أكثر من سنة، الأمر الذي يدل على عودة الاقتصاد للتعافي من جديد. فقد أعيد النظر في أداء مؤشر مديري الشراء في منطقة اليورو لشهر أغسطس برفع هذا المؤشر إلى 48,2 نقطة للشهر المذكور مقارنة ب 46,3 نقطة في شهر يوليو، وكان هذا الارتفاع هو السادس على التوالي، وتدل الزيادة البالغة 1,9 نقطة في شهر أغسطس على قوة تعافي الاقتصاد خلال الربع الثالث من هذا العام، بعد أن بدا هذا التعافي في شهر يونيو وكأنه بدأ يفقد قوة اندفاعه.

لمعالجة أوجه القصور في البيانات المالية لعام 2008

محافظ المركزي: تعيين مراقب مؤقت لمتابعة سير العمل في «دار الاستثمار» من اليوم

كونا: قال محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم العبدالعزيز «انه في ضوء المتابعة التي يوليها البنك المركزي ضمن اطار رقابته على شركات الاستثمار وحيث انه لم يتم حتى الآن اعتماد بنك الكويت المركزي للبيانات المالية الختامية لشركة دار الاستثمار عن عام 2008 والتي قدمتها الشركة في يونيو الماضي ونتيجة لما تكشف للبنك اثناء مراجعة البيانات المالية المقدمة من الشركة من ان مراقبي الحسابات لم يتمكنا من إبداء الرأي في هذه البيانات بسبب عدة أمور جوهرية وردت تفصيلا في تقريرهما المعد في هذا الشأن حيث انهما لم يتمكنا من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأيهما في تلك البيانات، فقد تم على اثر ذلك مطالبة الشركة بضرورة تمكين مراقبي الحسابات من إبداء رأيهما بالبيانات المالية وموافاة البنك المركزي ببيانات مالية معدلة تؤدي إلى إزالة التحفظ الوارد بتقرير مراقبي الحسابات».

وذكر المحافظ في بيان له أمس انه لم تقدم الشركة المذكورة حتى تاريخه البيانات المالية المطلوبة وفقا لما سبق بيانه، موضحا أن المركزي يتابع تطورات خطة إعادة الهيكلة المالية للشركة لسداد التزاماتها وأنه تلقى مؤخرا معلومات من لجنة دائني الشركة تطلب ضرورة تدخل المركزي لضمان شفافية عملية إعادة الهيكلة.

وأضاف قائلا: «ان المركزي تلقى خلال الشهور الماضية عدة شكاوى من مساهمي ودائني شركة دار الاستثمار تشير إلى عدم وفاء الشركة بالتزاماتها المستحقة عليها، مبينا انه في ضوء ما سلف بيانه فقد قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ أمس تعيين مراقب مؤقت على شركة دار الاستثمار اعتبارا من اليوم لمتابعة سير العمل بالشركة»، حيث ستكون من أهم اختصاصات المراقب «معالجة أوجه القصور في إعداد البيانات المالية للشركة لعام 2008 وبما يؤدي إلى إزالة التحفظ الوارد بتقرير مراقبي الحسابات على تلك البيانات فضلا عن التأكد من حسن سير عملية المفاوضات مع دائني الشركة والتأكد من سلامة إجراءات التسويات المقترحة في خطة اعادة الهيكلة وكذلك الإشراف على سلامة وصحة تعاملات الشركة على أصولها وحسن إدارتها».

الشيخ سالم العبدالعزيز

شاركت بنجاح في معرض التغيير لسيدات الأعمال

«الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة» تفتح باب التقدم لموظفي «الحكومة» و«الخاص»

شاركت الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة في معرض «التغيير لسيدات الأعمال الكويتيات» والذي افتتحته مؤخرا رئيسة لجنة سيدات الاعمال العرب الشيخة حصة سعد العبدالله في جمعية المهندسين الكويتية.

وقام مسؤولو الشركة بعرض لأبرز الخدمات التي تقدمها الشركة للمبادرين من الشباب والتي تتضمن دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع وتمويل المشروعات عن طريق المشاركة المتناقصة بنسبة تصل إلى 80٪ من تكلفة المشروع وبقيمة تصل إلى 400 ألف دينار بدون فوائد أو رسوم ودون الحاجة لتقديم أي رهونات أو ضمانات مع تحملها لمخاطر المشروع بحسب مشاركتها.

وتقدم الشركة للمبادرين والمهنيين من أطباء وصيادلة ومهندسين وغيرهم من اصحاب المشاريع المختلفة حوافز أداء تصل إلى 60٪ من أرباح المشروع بالإضافة لحصصهم من الأرباح بحسب نسبتهم في رأسمال المشروع.

كما تفتح الشركة باب التقديم امام الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص والمسجلين في التأمينات الاجتماعية وذلك وفق الضوابط المعمول بها في الشركة.

وتعتبر الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة التي تأسست عام 1996 من الشركات المتخصصة التي تعنى بدراسة المشروعات الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية الصغيرة والمتوسطة المجدية والتي تخدم حاجات البلاد التنموية وتوظيف العمالة الوطنية وتنمية التوجه لمثل هذه المشروعات وتوفير المختصين من الخبراء للإرشاد والتوصية.

وتعتمد رؤية الشركة على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوجيه الشباب الكويتي الى الأعمال الحرة بما يساعد في تنمية القطاع الخاص بما يتماشى مع سياسة الدولة الاقتصادية.

وتعد المشاركة في المعارض التي تعنى بمشروعات الشباب من ابرز الأنشطة التي تحرص عليها الشركة كونها تتيح لها فرصة التعرف على المواهب والموارد الوطنية الشابة التي يمكن ان تتحول هواياتها الى مشاريع ناجحة الى جانب كونها فرصة لعرض خدماتها وما تقدمه للشباب من دعم معنوي ومالي.

الشيخة حصة الصباح ومدير عام الشركة حسان القناعي في جولة بالمعرض

تدرس كيفية الاستفادة من قانون الاستقرار في دعم أنشطة الشركة

«رابطة الكويت والخليج القابضة» تتوسع في السودان وتتجه للإدراج بالسوق الرسمي

عمر راشد

كشف نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة رابطة الكويت والخليج القابضة يعقوب الوزان عن توسعات الشركة في مشروعاتها وأنشطتها في السوق السوداني من خلال الشركة الخليجية الأفريقية القابضة حيث بلغت استثماراتها نحو 100 مليون دولار.

واشار إلى أنه من أهم تلك المشروعات مشروع الربط النهري بين الشمال والجنوب السوداني بالمشاركة مع مجموعة عارف الاستثمارية بنظام حق الانتفاع لمدة خمسين عاما، والذي يعد أول مشروع استثماري يربط بين شمال السودان وجنوبه.

وأوضح أن جهود الشركة تنصب نحو تخفيض تكاليف التشغيل وإعادة هيكلة شركاتها التابعة، حيث قامت بدمج بعض الأنشطة المتشابهة لديها، كما قامت بإعادة جدولة تسهيلاتها المصرفية وذلك بما يتناسب مع برامج وخطط الشركة ومشاريعها الطويلة الأجل، وكذلك انتهت خلال العام المالي 2008 من تأسيس شركة كي جي ال للملاحة كشركة مساهمة مقفلة لممارسة نشاط تسيير وتشغيل السفن.

ولفت الوزان إلى أن الشركة ستواصل جهودها خلال العام 2009 نحو استكمال هيكلة مجموعة شركاتها، وكذلك تعزيز عوائد استثماراتها في أنشطة إدارة الإمداد والنقل والخدمات اللوجستية المتكاملة، بالإضافة إلى تقديم خدمات إدارة الموانئ وأعمال النقل البحري والنهري داخل وخارج الكويت، بالإضافة إلى أن الشركة تدرس حاليا مدى ملاءمة قانون الاستقرار المالي الذي صدر مؤخرا لبرامج الشركة وكيفية الاستفادة منه في دعم أنشطة الشركة المستقبلية.

الجمعية العمومية

واستعرض الوزان الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي عقدت، أمس، التقريرين الإداري والمالي للسنة المنتهية في 2008/12/31، حيث أشار إلى تحقيق الشركة إيرادات في العام المالي 2008 بلغت 48,5 مليون دينار، مقابل إيرادات بلغت 63,09 مليون دينار في العام السابق، كما بلغت المصروفات 46,35 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 51,27 مليون عن مصروفات عام 2007. وبلغ إجمالي الأرباح التي حققتها الشركة هذا العام 2,21 مليون دينار مقارنة بمبلغ 11,81 مليون دينار عام 2007.

وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال والتي من أهمها إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك انتخاب عضوين مكملين لمجلس الإدارة.

يعقوب الوزان مترئسا عمومية الشركة (أحمد باكير)

للودائع والقوة المالية والتصنيف الائتماني للديون

«موديز» تؤكد تصنيفات بنك الخليج المتحد الاستثمارية

أعلن بنك الخليج المتحد أن وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين قد أكدت تصنيف البنك الائتماني للودائع بمعدل Baa3/Prime_3 وتصنيف القوة المالية للبنك بمعدل +D، أما التصنيف الائتماني للديون الثانوية للبنك، فقد تم تأكيدها من قبل «موديز» بمعدل Ba1.

وذكر البنك في بيان صحافي أمس انه في إطار مراجعتها للتصنيفات الائتمانية أوضحت وكالة «موديز» أن «السبب وراء تأكيد التصنيفات يعود إلى استبدال البنك للدخل المباشر من الأعمال المصرفية التجارية بإيرادات ذات جودة مماثلة، ولم تتأثر سيولة البنك ورسملته بشكل جوهري بهذه التغييرات».

واشار البنك الى أن توقعات «موديز» نحو الاحتمالات المستقبلية للتصنيفات الائتمانية للبنك تعتبر سلبية، وان «الاحتمالات السلبية بشأن تصنيفات البنك الائتمانية تتأثر بصعوبة أوضاع التشغيل الحافلة بالتحديات في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول».

تعليقا على تصنيفات وكالة «موديز»، قال العضو المنتدب للبنك مسعود حيات «يعتبر تأكيد تصنيفات موديز بالغة الأهمية بالنسبة للبنك حيث انه ينعكس بصورة ايجابية على قدرة البنك وإمكانياته لإدارة مخاطر أعماله حتى خلال فترة التحديات المالية التي تواجه القطاع المصرفي العالمي. يؤكد هذا سلامة ممارسات إدارة مخاطر البنك والنوعية الجيدة لأصوله وكفاية حجم رسملته».

الجدير بالذكر أن بنك الخليج المتحد، وهو شركة مصرفية استثمارية تابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، يقوم بإدارة شبكة إقليمية من بنوك استثمارية وشركات إدارة الأصول.

مسعود حيات

الغرفة تلتقي ممثلي اتحاد المصارف لبحث انعكاسات الأزمة الاقتصادية على التمويل

جانب من اجتماع لجنة المشاريع العامة والإسكان بالغرفة

عقدت لجنة المشاريع العامة والاسكان بغرفة تجارة وصناعة الكويت لقاء مع ممثلي اتحاد مصارف الكويت لبحث انعكاسات الازمة الاقتصادية الراهنة على حجم وشروط وتكلفة التمويل المصرفي للمقاولين عامة لاسيما الراغبين في دخول المناقصات الحكومية.

وقالت الغرفة في بيان صحافي أمس ان الهدف من اللقاء بلورة افكار وتوصيات تخفض من انعكاسات الازمة على تمويل قطاع المقاولات والانشاءات على اعتبار ان المشاريع العامة ومقاولاتها من اهم مجالات الانفاق العام الرأسمالي وأكثرها أثرا في الدورة الاقتصادية.

وأضافت انه تم خلال اللقاء طرح مجموعة من الافكار التي تهدف الى تخفيض حجم الائتمان الذي يحتاجه المقاول ومنهجه ودقة وكفاءة وسلامة التمويل المصرفي لقطاع الانشاءات من جهة ثانية.

وذكرت الغرفة انها ستعمل مع اتحاد المصارف على بلورة هذه الافكار لمعرفة رأي بنك الكويت المركزي فيها كونه الجهة الملمة بالصورة كاملة.